العلاقات إلى طبيعتها. وترسخت العلاقات أكثر، مع صدور بيان مشترك، وقعه النميري بعد زيارة حسني مبارك إلى الخرطوم في ٢١ نيسان» (ابريل) عام ١٩٧٤، وقد دعا البيان هذا إلى وقوف مصر والسودان ضد الغزو الشيوعي [٧].

وقد شهدت هذه العلاقات إبرازاً إعلامياً لها في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧. حين دارت نقاشات واسعة في المؤتمر البرلماني المشترك لمجلس الشعب في كل من مصر والسودان، وانتهى الأعضاء إلى الموافقة على تشكيل مجلس أعلى للتخطيط على مستوى القطرين إلى جانب اللجنة المشتركة المشكلة من أعضاء المجلسين للتنسيق والتخطيط والمتابعة[٨]. وتتالت الاجتماعات واللقاءات بعدها، فصدر بيان مشترك حول نتائج اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين. وتضمنت التوصيات والقرارات تنفيذ مشروعات التكامل الغذائي والزراعي واستغلال الثروات التعدينية وتمويل مشروعات الانتاج الصناعي المشترك والاسراع في تجديد مسار الخط الحديدي لربط السكك الحديدية بين السد العالي ومدينة حلفا. هذا، إضافة إلى توقيع مشاريع متعددة[٩] للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في اوائل عام ١٩٧٨. ولم تنقض أشهر على هذا البيان، حتى قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ مشروعات التكامل بين البلدين، مؤكدة حرصها على دفع عجلة التكامل بين شعبي وادي النيل، والوصول إلى مرحلة من الاكتفاء الذاتي في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلدين، كما ذكرت القرارات آنذاك[١٠].

وشددت اللجنة على وجوب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع استراتيجية إعلامية وثقافية لتوحيد الفكر المشترك لانسان وادي النيل، وانشاء مكتب إعلامي في القاهرة وآخر في الخرطوم. كما وافقت على بدء تنفيذ قرار تنقل المواطنين بين البلدين بالبطاقات الشخصية والعائلية ابتداء من أول آب (اغسطس) ١٩٧٨. ووضعت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع السماح بتداول العملتين المحليتين داخل منطقة التكامل بمحافظتي أسوان والمديرية الشمالية، مخفضة، في الوقت نفسه، أجور السفر والانتقال، موحدة مناهج الرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية واللغة العربية والتربية البيئية، مبتدئة بتشغيل المحطة الأرضية للاتصالات عن طريق القمر الصناعي[١١]، عاملة على توحيد مواد قانون الأحوال الشخصية قدر الامكان[١٢]، مراعية، في ذلك، الجانب السوداني الذي أبدى بعض الملاحظات آنذاك.

وقد تزامن ذلك مع تاريخ خطوة السادات التي أدت إلى التفريط بالقضية الفلسطينية. والواقع ان هذه الخطوة لم تلق أدنى مبالاة من قبل النظام السوداني، وهذه اللامبالاة، ليست غريبة، طالما ان الأنظمة العربية لم تعقد مؤتمر القمة العربية إلا في نهاية العام ١٩٧٨، وبعد سنة تقريباً على زيارة السادات لاسرائيل، وانما على العكس من ذلك، فقد تتابعت مشاريع التكامل الاقتصادي والسياسي برغم قرارات مؤتمر بغداد، ومقاطعة مصر وطردها من الجامعة العربية الخ... وكان أن أعلن عن ربط منطقة التكامل،